رأي القدس

اليمن: تحديات ما بعد الفوز بالانتخابات

■ انتهت الانتخابات الرئاسية اليمنية امس باعلان فوز الرئيس علي عبد الله صالح بنسبة سبعة وسبعين في المئة من مجموع الاصوات، وطعن بعض احزاب المعارضة في سير العملية الانتخابية، والنتيجة التي اسفرت عنها.

فوز الرئيس صالح كان متوقعا، فحزبه الحاكم هو الاكثر شعبية والاكثر تنظيما، بسبب ضعف احزاب المعارضة، وخاصة الحزب الاشتراكي اليمني، نتيجة للانقسامات التي تعرض لها داخل صفوفه، ووجود عدد من قياداته التاريخية في الخارج.

ما لم يكن متوقعا هو المناخ الديمقراطي الذي ساد في اليمن قبيل واثناء الانتخابات، حيث حصل مرشح المعارضة الابرز السيد فيصل بن شملان على فرصة غير مسبوقة في التحرك وتنظيم التجمعات الانتخابية، والادلاء باحاديث صحافية في ظل حد ادنى من التدخل الحكومي، وما يرافقه عادة من مضايقات.

وربما يكون من غير الانصاف مقارنة الانتخابات الرئاسية اليمنية بنظيراتها في ديمقراطيات عريقة في الغرب، ولكنها تظل بالمقاييس الاقليمية العربية خطوة هامة وكبيرة على طريق وعر نحو الوصول الى ثقافة ديمقراطية حقيقية في منطقة تحكمها دكتاتوريات متجذرة تتبنى القمع. ولا تعترف بشيء اسمه المعارضة.

وضع الديمقراطية في اليمن يظل افضل حالا من مصر وسورية والكثير من دول الخليج، وان كانت هذه الديمقراطية اليمنية قد تراجعت بشكل ملحوظ في الفترة الاخيرة، بالمقارنة مع ما كانت عليه في بداياتها، عندما حقق اليمن اكبر معجزتين في تاريخه، معجزة الوحدة ومعجزة الديمقراطية، وزاوج بين الاثنتين بنجاح غير معهود.

الرئيس علي عبد الله صالح اخطأ مرتين، الاولى عندما اعلن عدم نيته الترشح لولاية رئاسية اخرى، والمرة الثانية عندما تراجع عن قراره هذا تحت رغبة جماهيرية عارمة، مثلما قال، حيث انه لم يكن مضطرا للسير في هذا المسلك الخطر، وكذلك لم يتعرض لاي ضغوط لمغادرة كرسي الحكم، سواء من داخل حزبه او من قبل احزاب المعارضة.

والامر المؤكد ان هذا الفوز الكبير للرئيس صالح سيشكل عبئا ثقيلا عليه، اذا ما قرر الالتزام باحكام الديمقراطية ومتطلباتها، واراد ان يكون رئيسا لكل اليمنيين، سواء الذين صوتوا لصالحه او صوتوا لمرشحي المعارضة، فالشعب اليمني بات يتوقع منه الكثير، وهو الذي اغدق الوعود والتعهدات اثناء حملته الانتخابية الرئاسية.

الرئيس صالح تعهد بقطع دابر الفساد، واعلان ثورة اصلاحية شاملة في جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمساواة امام القانون، واطلاق الحريات، وعليه الان ان يبدأ في تنفيذ وعوده هذه دون ابطاء.

الفساد في اليمن، وسوء توزيع الثروة، وتراجع الحريات، هي من ابرز امراض اليمن الحديث. ومن المؤسف ان المقربين من السلطة، والرئيس بالذات، هم الاكثر تورطا في عمليات الفساد في اليمن، حتى بات هؤلاء يشكلون دولة داخل الدولة، ومجتمعا خاصا بهم، لا علاقة له بالمجتمع اليمني الفقير المعدم المطحون بنار الفقر والبطالة والجوع.

الانتخابات الرئاسية، وباجماع غالبية المراقبين الدوليين، اعطت انطباعا بان اليمن يتجه نحو الديمقراطية، والتحدي الحقيقي الذي يواجه الرئيس اليمني الفائز هو كيفية جعل هذا الانطباع حقيقة من خلال برنامج اصلاحي متكامل وواضح، يوسع المشاركة في السلطة ودائرة اتخاذ القرار، وتطعيم اجهزة الحكم بعناصر شابة منتجة قادرة على العطاء.

التحدي الاكبر في تقديرنا هو نقل اليمن من دولة القبيلة الى دولة الديمقراطية، دولة الحداثة، والتخطيط العلمي، والادارة العصرية، فقد انتهى عصر الكلام وبدأ عصر الجد، والا فان المخاطر التي تهدد اليمن ووحدته واستقراره وديمقراطيته ستتفاقم وربما تبدأ في الانفجار الواحد تلو الاخر، وبوتيرة اسرع مما كان يتوقعه الرئيس وكبار مستشاريه.

«مهرجان النصر الإلهي» والطريق إلى «دولة لبنان العظمى»..!

مطاع صفدي *

■ المدهش في «حزب الله» أنه بقدر ما هو عسكري فهو مدني، بقدر ما هو عقائدي أيديولوجي فهو سياسي، بقدر ما هو سياسي فهو أخلاقي. هذه التجربة التنظيمية فريدة في تاريخ المؤسسة الحزبية العربية، لا نقول إنها تجاوزت أخطاء وخطايا ما كان يُدعى بالعمل الثوري فقط ومنذ انطلاق النهضة العربية الثانية، بل لعلّها قد تعيد المؤسسة هذه إلى منطلقاتها الأولى لدى جيل العمل الوطني في ظل الاستقلال وحمايته، عندما كان أساتذته ومريدوه يحلمون بالعمل السياسي وكأنه هو الواجب الأعلى والطبيعي الذي يتطلب كل تضحية ممكنة، أو حتى مستحيلة، إزاء الأخطار المستجدة عن زرع الكيان الاسرائيلي الذي ترافق مع مرحلة جلاء الجيوش الاستعمارية الأوروبية عن المشرق بخاصة خلال أواخر الأربعينيات وطيلة خمسينيات القرن الماضي.

ذلك هو الانطباع الأولي الذي يشترك فيه الجمهور العربي متخطياً حدود القطر اللبناني إلى أوسع أفق قومي وإسلامي. لكن الجمهور الظامئ إلى إشارة الكرامة والمنعة لا يمنح بسهولة تأييده وإعجابه لغير ذلك المستحق الاستثنائي المفقود منذ عقود مديدة بائسة ومذلة. وليس هنا مجال العرض التحليلي والتفصيلي لمكونات هذا الحزب وإنجازاته المعروفة في حقل المقاومة خاصة للاحتلال الاسرائيلي الذي تمكّن من هزمه وطرده كلياً عام 2000، بعد استيلائه على ما يعادل خمس الأرض اللبنانية، ولمدة عقدين تقريباً. إلا أن طرد الاحتلال كان هو التمرين النموذجي على الإنجاز الأشمل والأصعب بمراحل، والمتمثل في إفشال شامل لاسرائيل في حربها القصوى بأخطر أسلحة التدمير، وبالوحشية الفائتة من كل عقال. والتي كان من المفترض أنها الحرب المعادلة لوجودها أو لعدمه، بحسب وصف شيمون بيريس شيخ المهندسين للآلة الدفاعية والنووية للدولة العبرية.

ما السر في أن يهزم حزبٌ مهما كان قوياً واستثنائياً في كل مقوماته، الدولة التي هزمت كبرى الدول العربية في مختلف حروبها معها، والتي رشحتها لاحتلال المرتبة الرابعة في عداد جيوش العالم. هذا التساؤل هو الموضوع المركزي الراهن ولا شك، لا يشغل الذهن العربي الرسمي الخامل، والميؤوس أصلاً من أية يقظة له يوماً ما، بقدر ما تعكف على درسه أعلى أجهزة التفكير والتخطيط على ضفتي الأطلسي، وخاصة منها تلك التابعة لدوائر صنع القرارات الاستراتيجية في الغرب. فظاهرة الصمود اللبناني العسكرية غير المتوقعة من كل هذه الدوائر وليس من إسرائيل المعتدية وحدها، أو حتى من خبراء الرأي العام العربي، لن تشكل مجرد حلقة روتينية فيما يسمى بالصراع العربي الاسرائيلي. إنها الظاهرة، شبه الاعجازية ربما، التي من المفترض أن تضع كلية هذا الصراع موضع المراجعة من جديد، وإعادة النظر ليس في مقوماته كمنطلقات ووقائع فحسب، بل تحديداً، في خواتمه المشؤومة التي كانت بوادرها حتى اليوم منذرة بأوخم عواقب النهاية الكارثية في فرض الاستسلام العربي للمشروع الصهيوني عسكرياً، بل حضارياً، وقد يكون وجودياً كذلك.

فليس الاسرائيلي وحده من كان يعتبر حربه الأخيرة على لبنان قد يتوقف عليها مصير دولته. كل عربي كاد أن يرى، قبل هبّة الصمود اللبناني هذه، أنه لا مناص من الاستسلام بعد انهيار كلّ من مبدئيْ الحرب والسلم مع الكيان العبري. لم يبق اليوم سوى انتظارين، أحدهما في تحويل هذه الهبة إلى ظاهرة مولدة لأشباهها، أو أنها تبقى وحيدة ذاتها مهدّدة بالانطفاء والبوار، كتلك الواحة التي تفجر ينبوعها فجأة وسط الصحراء. لكن هل تتغلّب الواحة على الصحراء!

عملية احتواء الهبة ومنعها بشتى الطرق من التطور إلى ظاهرة قابلة للنمو والانتشار، جارية على قدم وساق، لدى الجهات المعادية التي تستشعر ولادة الخطر قبل سواها. هناك أولاً هذا التواجد العسكري الكثيف للقوات الدولية التي راحت تطوق جغرافية لبنان، وهي قوات أوروبية في غالبيتها، تسهل أمورها سلسلة التنازلات حتى عما يمس شرف الإنسان العادي الحر في نهاية المطاف. لا تكفي كما يبدو تجارب التسويات المرة والدامية التي كادت أن تقضي على البقية من أرض الوطن، حيثما ستقام تلك الدولة الموعودة والمؤجلة إلى ما بعد زوال الوطن نفسه. فالاسرائيلي وحده يقضم الأرض وأصحابها يتحولون كل يوم إلى مجرد لاجئين في ديارهم المنهوبة.

الهبّة اللبنانية تفتح الطريق أمام هرولة جديدة هذه المرة ولكل الأطراف من الأمريكي إلى الاسرائيلي إلى الحاكم العربي. والهدف واحد: الانتهاء من فلسطين كقضية قبل أن يصير المشرق كله فلسطين الكبرى. هناك من جهة التوصّل إلى ما يشبه إجماعاً لدى أرباب مصطلحات المجتمع الدولي، على أن البركان الفلسطيني هو الأصل في كل الانفجارات الأخرى المصنفة تحت ثنائية الإرهاب والحرب عليه. وهو أمر لم يعد يمكن إخفاؤه حتى على لسان بوش نفسه. وهنالك من جهة أخرى بروز النموذج الدفاعي اللبناني الناجح والواعد بنجاحات أكبر وأخطر تتخطى جبهته إلى جبهات أخرى خارج حدوده، نائمة بانتظار صحوتها الخاصة والتعبير عنها بطريقتها. إنه النموذج الذي تدأب المقاومة اللبنانية على اجتراح مفاهيمه وترسيم آفاقه انطلاقاً من ذخيرة نصرها الفريد ومعانيه غير المستنفذة بعد. ولكنه قد يكرس لبنان قوة أو دولة عظمى في المشرق، كما بشّر قائدها «السيد» حسن نصر الله، عبر خطابه التاريخي الاحتفالي بالأمس أمام بحر زاخر من جماهير المقاومة وأصدقائها من كل لبنان وكل طوائفه ومذاهبه، ومن الوافدين المهنئين الآتين من أقطار عربية عديدة أخرى.

هذه القوة العظمى ليست شطحة حماس، ولا فورة اعتداد بنصر حقيقي واستثنائي ضد الثنائي الأمريكي الاسرائيلي المتجبر على إنسانية المعمورة. لكنها قد تُعتبر أطلسية كذلك. وقد انزلق لسان المستشارة الألمانية لتعلن بصراحة أنهم آتون لحماية إسرائيل. وبالتالي يغدو تجريد المقاومة من سلاحها كما لو كان معاقبة للبنان وكل العرب للتجرؤ على إفشال العدوان الإسرائيلي. فالمطلوب جعل لبنان وكل أرض عربية بمثابة الوطن السائب أمام المصالح الصهيونية والأمريكية.

ومن المحزن حقاً ألا يعتبر أصحاب النظام العربي التقليديون أن الإنجاز اللبناني لم يكن ليقع سوى لأسباب وأهداف أجنبية، إيرانية. إنهم يرفضون الاعتراف بما يخشونه دائماً، وهي قدرات شعوبهم المقموعة، وإمكانياتها الممنوعة حتى في الحد الأدنى من التعبير عن بعض رموزها. فالإشارة اللبنانية هي المرعبة حقاً. تدق جرس الإنذار بدءاً من المخ الاستراتيجي الأمريكي، فيأمر بوش على منبر الأمم المتحدة، في حركة مسرحية هازلة، بومته، عفواً، وزيرة خارجيته بالعمل على إقامة دولة إسرائيل (اليهودية) ـ حسب وصفه الحرفي ـ وإلى جانبها الدولة الفلسطينية، المتكاملة جغرافياً. هذه المرة. هكذا إذن!

كأنما دولته اليهودية تلك لم تقم حتى الآن، ومنذ نصف قرن، ولا كانت دولة فلسطين سوى حبر على ورق، لكنها نصبت فخ الانتحار السياسي ثم الأخلاقي لحركة فتح قائدة الثورة الفلسطينية حتى تاريخه. وفي الوقت عينه يعاود وزراء الخارجية العرب الزحف على عتبات مجلس الأمن، بانتظار أن يمنّ عليهم بالسلام مع عدوهم القديم، وحليفهم الاسرائيلي الجديد. فلا يزال ذلك السلام البائس في عقل هؤلاء مجرد هبة سماوية أمريكية، لا تؤدي إليها دروب الكرامة الوطنية أو القومية، بقدر ما تسهل أمورها سلسلة التنازلات حتى عما يمس شرف الإنسان العادي الحر في نهاية المطاف. لا تكفي كما يبدو تجارب التسويات المرة والدامية التي كادت أن تقضي على البقية من أرض الوطن، حيثما ستقام تلك الدولة الموعودة والمؤجلة إلى ما بعد زوال الوطن نفسه. فالاسرائيلي وحده يقضم الأرض وأصحابها يتحولون كل يوم إلى مجرد لاجئين في ديارهم المنهوبة.

الهبّة اللبنانية تفتح الطريق أمام هرولة جديدة هذه المرة ولكل الأطراف من الأمريكي إلى الاسرائيلي إلى الحاكم العربي. والهدف واحد: الانتهاء من فلسطين كقضية قبل أن يصير المشرق كله فلسطين الكبرى. هناك من جهة التوصّل إلى ما يشبه إجماعاً لدى أرباب مصطلحات المجتمع الدولي، على أن البركان الفلسطيني هو الأصل في كل الانفجارات الأخرى المصنفة تحت ثنائية الإرهاب والحرب عليه. وهو أمر لم يعد يمكن إخفاؤه حتى على لسان بوش نفسه. وهنالك من جهة أخرى بروز النموذج الدفاعي اللبناني الناجح والواعد بنجاحات أكبر وأخطر تتخطى جبهته إلى جبهات أخرى خارج حدوده، نائمة بانتظار صحوتها الخاصة والتعبير عنها بطريقتها. إنه النموذج الذي تدأب المقاومة اللبنانية على اجتراح مفاهيمه وترسيم آفاقه انطلاقاً من ذخيرة نصرها الفريد ومعانيه غير المستنفذة بعد. ولكنه قد يكرس لبنان قوة أو دولة عظمى في المشرق، كما بشّر قائدها «السيد» حسن نصر الله، عبر خطابه التاريخي الاحتفالي بالأمس أمام بحر زاخر من جماهير المقاومة وأصدقائها من كل لبنان وكل طوائفه ومذاهبه، ومن الوافدين المهنئين الآتين من أقطار عربية عديدة أخرى.

هذه القوة العظمى ليست شطحة حماس، ولا فورة اعتداد بنصر حقيقي واستثنائي ضد الثنائي الأمريكي الاسرائيلي المتجبر على إنسانية المعمورة. إنها ترميز مسبق على الأقل لما يمكن أن تصير إليه كقوة رائدة تشرع في كتابة صفحة جديدة من محاولة فهم العرب والمسلمين لذاتهم وتجديد الثقة بإرادة الممانعة والمقاومة، حتى لدى أضعف شعوب الأمة. وإنها دليل هاد، وداع إلى النبش في الجسد العربي المتهالك عن إمكانيات الحياة المطمورة تحت طبقات من الخيانات والفساد والتكسب بالعروش والرئاسات والعقائد، لكنها المنجرة عن طواعية بل عن شغف بالتبعيات ,إلى أرخص الصفقات الأجنبية وإغراءاتها الرخيصة.

هذه «القوة العظمى» مصممة على عدم التخلي عن حريتها بتسليم سلاحها، حتى عندما يتم تطويق لبنان بالقوات الدولية المزدحمة والمتزاحمة على حدوده ومنافذه جميعها. فلبنان «القوة العظمى الصاعدة» عازم على رفض السقوط بين فكيْ خيارين أحلاهما مر؛ بين التبعية لشروع الشرق الأوسط الكبير، أو الانجرار إلى أتون حرب أهلية طائفية ومذهبية، لا تكرر جحيم سابقاتها فحسب، بل تزيد عليه باستيراد المهْلكة العراقية الإبادية المتبادلة بين مكوناته بتخطيط وإدارة الاحتلالين الأمريكي المكشوف المعالم والمسالك، والاحتلال الاسرائيلي الآخر المبطن بأجهزة المواساد. وهما معاً ينظمان ويقودان مسلسل المهالك والمذابح اليومية وحصادها البربري المتنامي، إنهما الخبيران بفن التحريض لأدنى غرائز الوحشية لدى هذا الفريق أو ذاك من المجتمع العراقي المنكوب.

ذلك هو المعنى المركزي لمهرجان «النصر الإلهي» بحسب تسمية أصحابه ورواده. إنه يكرس صيغة القوة العظمى عندما يتم تثمير النصر في إحياء مشروع الدولة اللبنانية القوية والنظيفة بحسب توصيفها الأخير على لسان «السيد»، وتغدو هي خيار الإجماع الشعبي، في غالبيته المانعة والمناصرة. فالمقاومة لن تلقي سلاحها إلا بين أيدي دولتها الجديدة المظفرة. ذلك هو حقها الطبيعي المعترف به إنسانياً وحقوقياً دولياً، وبين الواقع والاعتراف به تلعب رهانات التاريخ عادةً بين حدي الأمل والقوة معاً.

* مفكر عربي مقيم في باريس

السعودية: مشروع قطع الألسنة الجديد

د. مضاوي الرشيد *

■ يبقى الخطاب السياسي نافذة تطل على أبجديات الفكر والممارسة السياسية ومن هنا جاء خطاب وزير الداخلية السعودي امام فعاليات ورؤوس هيئات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ليكرس المبدأ العام وتفاصيل الممارسات السياسية على الارض والتي على اساسها قامت ما سماه الامير «الدولة السلفية» وهو مصطلح جديد تم اختراعه مؤخرا استجابة لواقع فرضه تفكك خطابات قديمة. فلم يعرف العرب والمسلمون دولة سلفية، بل عرفوا دولا اسلامية وامبراطوريات ودويلات. ادخل وزير الداخلية هذا المصطلح الجديد بعد ان انتزعه من فكر ومنهج اسلامي ليسقطه على دولة بدأت تفقد هويتها في خضم التحولات التي طرأت والضغوط التي يتعرض لها النظام. نقاط مهمة بدأت تتضح في سطور الخطاب الجديد هذا. من اهمها ما يلي:

اولا: جاء الخطاب وكأنه صرخة غريق عنده من الترسانات ما يمكنه من ان يطفو على السطح ولكنه يئن تحت ضغط جاذبية قوية تشده الى الاسفل فبدأ يتخبط في مرحلة حاول فيها تحديد العدو او القوة التي ستنذر بانهياره. خلط وزير الداخلية عدة اوراق عندما حاول تحديد العدو الذي «يستهدف» الدولة السلفية فمن مستغرب عميل للخارج الى دخيل يأتي بفكر مستورد ويستغل الضيافة ليعود ويطعن بمضيفه الى «تكفيريين» مرورا بالسحرة والمشعوذين والذي اشاد الوزير بجهود الهيئة في محاربتهم والقضاء على شعوذتهم ناهيك عن التجاوزات الاخلاقية التي ظهرت بشكل واضح وعلني في طول البلاد وعرضها.

ثانيا: بعد ان ذكر الوزير مستمعيه بعدد غير قليل من الشخصيات الطوطمية التي كان لها حسب رأيه الدور الاول والاخير في انشاء الدولة السلفية استعرض انجازاتهم الخيالية في تبلور الكيان والذي هو اليوم تحت المجهر ويبقى فاقدا للامن بمعناه الشامل. وعادة ما تقوم القبائل البدائية كتلك التي وجدت في ادغال بابو نيو غيني وعند المجموعات البشرية الابوريجينية بتذكر طوطمها والذي تعبده وتناجيه في طقوس تدور على مدار السنة نجد ان السعودية مضطرة في خطاب وزيرها ان تستعيد ذكرى الطوطم الاعظم. وكما تنتسب هذه القبائل الى طوطمها كما فعلت في استراليا وغيرها نجد ان العرب كان لهم هذا الارث الثقافي في عصر الجاهلية. اذ انهم اتخذوا اسماء بعض الحيوانات كطوطم ينتسبون اليه كبني كلب وأسد وغيرهما. نجد ان السعودية ما زالت محافظة على هذا الارث القديم. وها هي تنسب نفسها الى طوطمها الحديث «السعودي». التذكير بالطوطم بين الحين والحين من ضروريات التأكيد على وحدة تتبلور في طقس العبادة والذكر. واليوم الخطاب السياسي احسن وسيلة لاعادة ترسيخ الايمان بالطوطم من اجل خلق وحدة والتفاف حوله في مرحلة عصيبة بدأ هذا الطوطم يتصدع تحت ضغط عدة عوامل اهمها اتساع الفجوة بين مشروع الدولة السلفية المزعومة وممارساتها على الارض وتصدع خطابها ليس فقط تحت ضغط الخارج المتربص حسب رأي الخطيب، بل تحت ضغط تحولات اجتماعية وسياسية فكرية محلية. يستدعي هذا التصدع اعادة تكريس الطوطم ككيان مقدس. وهو بالضرورة تابو محرم لا يقبل اخضاعه لأي فحص عقلاني او اعادة صياغة. اذ ان اعادة الصياغة قد تنقص من قدسيته وتعرضه للتلاشي وبسرعة غريبة. يظل الطوطم محرما خارجا عن سياق المرحلة والتاريخ لا يقبل المناقشة ولا البحث حتى تبقى هالة القدسية مرسومة حوله ومنسوجة بنسيج فيه من البعد والقرب ما يمكنه من التوغل في خفايا النفس ليردعها عن التشكيك في قدسيته او طرح علامات استفهام حوله.

ثالثا: ذكر الخطاب المستمعين بأسرار يعرفها فقط الخطيب وخفايا لا تصلها الا الجوقة السرية وامتنع عن الافصاح عن اسماء ومجموعات تهدد استمرارية الطوطم وقبيلته المنتسبة اليه. وهذه السرية ضرورية جدا في مرحلة تنكشف فيها اكبر الاسرار. التركيز على حقائق خفية لا يعرفها الا ذوو الرؤية الثاقبة القريبون من حلقة تقديس الطوطم تزيد من هالة المتحدث اذ انه يبلغ مستمعيه بأنه هو وحده يمتلك مفتاح الاسرار والتي تفتح ابواب المعرفة والحلول وعالم الغيب الذي لا يصله الا الاقربون العارفون بأسرار الباطن المغيب عن الجماعة والتي يطلب منها الاستمرار في العبادة والتقديس وحفظ الارث الطوطمي الكبير.

رابعا: بسرعة بهلوانية وصل الخطاب الى صلب الموضوع والرسالة الرئيسية الا وهي موضوع مصير المشككين بالطوطم الاعظم. سلسلة من الاجراءات هدفها استعراض العضلات وتطمين المبتهلين والمقدسين. اعلن الوزير ان هؤلاء لن يخسروا وظائفهم في عصر البطالة بل سيبقون يأمرون بطاعة الطوطم وينهون عن التشكيك به وقدسيته. ومصير من شكك وفكر وكتب محسوم اذ ان قطع الألسنة اسلوب فعال في استئصال الاصوات المتعالية في الداخل والخارج. ولا يوجد هنا استعراض لانجازات حوارات وطنية او قبول بالتعددية او عرض للافكار والاتجاهات. جاء الحل بدائيا وعفويا على طريقة الطوطم الاعظم ذاته. فلا تجديد بالاساليب ولا اختراعات جديدة بل سلفية لا تعود الى النصوص وانما مرجعيتها الممارسة السياسية والقمعية السابقة التي انتهجها جيل قديم واثبتت فعاليتها في ترسيخ هالة الطوطم عبر العصور. ويبدو ان محدودية اساليب مستحدثة كمشاريع حوارات الشبكة العنكبوتية مثل «السكينة» و«المناصحة» قد فشلت في تثبيت الايمان من جديد بالطوطم المتصدع. اليوم ليس للرعية التي خرجت عن طوطمها وابتهلت الى طوطم آخر ربما سوى المقص والسيف البتار وقد تعيدها هذه الاساليب الى رشدها ووعيها والى المعبد المهجور. وتقع مسؤولية قطع الألسنة لاصحاب المقص والسيف بينما تتحمل الرعية مسؤولية الترويض والتدجين تحت شعار كبير الا وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر. هذا الشعار اثبت انه يمارس بانتقائية مفضوحة تستثني اصحاب الشأن والمعالي والسمو الذين يبقون خارج مفهوم الحسبة. هذا المفهوم الذي حولته ممارسات القرن العشرين الى استعراض علني لسلطة الطوطم على رعيته وارهابها واكراهها.

مناجاة وزير الداخلية لفئة مهمة مكملة لعملية القطع والقص تأتي وكأنها محاولة اخيرة متخبطة تصبو الى رسم صورة لعالم فيه من قوى الشر الفتاكة ما ينخر ليس فقط جسد الطوطم بل جسد المقدسين ذاتهم.

يفتقد الخطاب لتعريف واضح وصريح للعدو وهذا ما يزيد من فعاليته في تضليل العقول وصرفها عن تحديد الخطر الحقيقي فكلما كثر الاعداء كلما تأصلت حالة الخوف والهرج وكلما بدا العالم وكأنه بأجمعه ينهش في الجسد الواهي عندها فقط يستطيع الرعب ان يخلق حالة خنوع تكرسها صورة الألسنة المقطوعة.

تحكم السعودية اليوم ليس بمؤسسات ولا ببرلمانات ولا بسيادة قانون بل هي تحكم بسلطان الخوف من مستقبل مجهول. حالة الخوف هذه كفيلة بتكريس الشلل التام والذي لا يحركه سوى الماضي عن طريق التذكير المستمر والمتكرر بالطوطم وانجازاته.

ويدعو الوزير رعيته الى جهاد داخلي حينما يقول «لنجاهد اعداء الله هنا فأعداء الله هم الذين بيننا». وهي دعوة صريحة للقتال الداخلي فتناسى سموه من هم اعداء الله الحقيقيون ووجه دعوته الى جهاد داخلي تتصارع فيه قبيلة الطوطم مع الاعداء الذين لم يعادوا الله بل عادوا الطوطم ذاته والخلط بين اعداء الله واعداء الطوطم مهم جدا اذ انه كفيل بتجييش الجيوش الداخلية لمزيد من قطع الألسنة تحت شعار نصرة الاسلام والدولة السلفية.

خلاصة الموضوع في خطاب الوزير تتبلور في استعراض المنافسة بين الطوطم السعودي القديم وبعض الرموز التي تبلور فكرها في القرن العشرين. لم يستطع الوزير اخفاء حقده على هؤلاء الناكرين لاصول الضيافة السعودية والتي بالضرورة تتطلب تقديس الطوطم وتمجيده. ولم يفهم حتى هذه اللحظة ان معادلة الضيافة مقابل الولاء قد لا تطبق بحذافيرها وقد يأتي من المعطيات ما يعطل الجزء الثاني منها كالولاء. وهنا يذكر الوزير مستمعيه باسامة بن لادن «الغريب» الذي اعطي الجنسية ولكنه لم يلتزم بشقي المعادلة هذا بالاضافة الى «القوم» الذين استضافتهم السعودية سابقا ومن ثم انقلبوا عليها. وهي اشارة مبطنة الى الاخوان المسلمين ورموزهم.

فحرام على اسامة ان يستغل ثروته في ترسيخ مشروعه بينما هذا حلال على الدولة الطوطمية. وحرام ان يتأثر احد بفكر غير فكر الطوطم ذاته. اذ ان الاحتكار من اكثر الاساليب تطورا في دولة الطوطم.

ومرة اخرى وامام جمهور محلي يرتجف من تداعيات المرحلة المقبلة جاء الخطاب يخلط بين اطياف الامن المخترق والحلول الناقصة وجاء ليكرس منظومة قطع الألسنة ودابرها ـ الاسلوب المقدس في عملية اعادة الهيبة لطوطم يتعرض اليوم لمنافسة شديدة وتفكيك جريء من قبل اطياف ملونة ومختلفة. ويبقى سلطان الخوف خير سلاح ضد هذه الاطياف. ولا يسعنا الا ان نقول هنيئا للاطرم في بلاد قطع الالسنة.

* كاتبة واكاديمية من الجزيرة العربية

ما العمل، يا «عربوشيم»؟

تنامي العنصرية الاسرائيلية هدفها ترحيل العرب

زهير اندراوس

■ («نحو 15 ألف عربوشيم، يتوجهون الآن للمشاركة في مهرجان الأقصى في أم الفحم»، بلاغ رسمي للشرطة الاسرائيلية عن عدد المشاركين في مهرجان «الأقصى في خطر» الذي عقد يوم الجمعة الفائت». مصطلح «عربوشيم» يستعمله الاسرائيليون لتحقير العرب واهانتهم).

ليس سراً أن هناك تناقضاً جوهرياً ومفصلياً في تعريف اسرائيل لنفسها بأنها دولة يهودية ديمقراطية، فالتاريخ علمنا أن الديمقراطية والدين يسيران في خطين متوازيين، ولا يمكنهما بأي حال من الأحوال أن يلتقيا، بمعنى أن المواطن في الدولة يبقى «مواطنا مع وقف التنفيذ» اذا كان ينتمي الى الشعب العربي الفلسطيني، وكنتيجة حتمية لهذا الأمر، تحوّل أبناء الأقلية القومية في هذه الديار، وهم لمن خانته ذاكرته أصحاب الأرض الأصلانيين وليسوا عابري سبيل أو سياحاً، الى ضحية للعنصرية الاسرائيلية الآخذة بالتأجج يوما بعد يوم، لتتحول الى ثقافة تدرس في جميع المؤسسات الاسرائيلية الرسمية والشعبية بدون استثناء وبدون خجل. الشق الثاني من المعادلة انه حسب التعريف الفلسفي للدولة الديمقراطية ـ الليبرالية، فان الأكثرية الحاكمة هي المسؤولة عن الغاء التمييز ضد هذه الفئة أو تلك، الأمر غير الموجود أصلاً في اسرائيل.

المزاج الاسرائيلي العام، تحديداً بعد حرب لبنان الثانية وخسارة جيش الاحتلال في المواجهة مع حزب الله، يسير في متاهات وأنفاق مظلمة بحثاً عن كبش فداء لـ«يفش خلقه»، ومن هنا نلاحظ أن وسائل الاعلام العبرية على مختلف مشاربها، تطوعت كعادتها الى نشر المقالات التحريضية والمسيئة لـ«عرب اسرائيل»، بهدف واحد ووحيد وهو تأليب الرأي العام اليهودي ضد الفلسطينيين في البلاد، والأمر غير المثير في القضية أن ما يسمى بالرأي العام اليهودي يتقبل ما تنقله وسائل الاعلام من اسفاف ويتلقاه بدون فحص أو تمحيص، ويتحول المتلقي الى عنصري، ليس بسبب التقارير المغرضة فقط، بل لأنه تربى وترعرع في بيئة معادية للناطقين بالضاد، ويجد في الأنباء والتقارير المعادية للعرب فرصة لا تعوض للتعبير عن مدى كراهيته للعرب.

في المحصلة العامة فان العنصرية تحولت الى ثقافة يتبناها القطيع بصورة عمياء، واخطر ما في الأمر هو تحول العنصرية الى ثقافة قطيع، لان عملية غسل الدماغ لم تبدأ اليوم ولن تنتهي غدا، بل اننا نميل الى الترجيح بان هذه الثقافة ستتطور كثيرا وستتحول الى نمط سلوكي عادي، أي أن العنصرية في المجتمع الاسرائيلي ستصبح القاعدة المتينة وليس الاستثناء المتغير. ولا نبالغ البتة اذا قلنا ان الاسرائيلي سيسأل نفسه السؤال غير المحرج: اذا لم أكن عنصريا، فماذا سأكون؟

نسوق هذا الكلام في ظل تنامي العنصرية الاسرائيلية ضدنا، ونسأل بأعلى الصوت: ما العمل؟ كيف نواجه هذه الظاهرة التي باتت تهدد كينونتنا وصيرورتنا؟ هل النضال البرلماني كفيل بلجم العنصرية والعنصريين؟ الجواب سلبي. هل التوجه الى المحاكم لرفع الغبن اللاحق بنا هو الطريقة الأمثل لكبح جماح هذه العنصرية التي دخلت الى كل بيت اسرائيلي من أوسع الأبواب؟ الجواب أيضاً للأسف الشديد، لا. مرة أخرى: ما العمل؟

في الحقيقة، ضمن الحيز المتاح لنا في هذه البلاد فان امكانيات النضال أصبحت أضيق من ذي قبل، المؤسسة الاسرائيلية الرسمية اتخذت، حسب كل الدلائل والمؤشرات قراراً استراتيجياً، بتبني ثقافة العنصرية ضد العرب ورعايتها، لتحويل حياتنا في بلادنا الى جحيم بكل ما تحمل هذه الكلمة من مدلولات، أي أن الهدف الرئيس من هذه الحملة الشرسة ضدنا هو تحضير الأرض الخصبة لاقناعنا بان الحياة في دول أخرى أفضل بكثير من الحياة في هذه الدولة، الديمقراطية لليهود واليهودية للعرب، وهذه المسألة تقودنا بطبيعة الحال الى التفكير بشكل علمي وعملي بضرورة العمل على دحض هذا التوجه، وعدم التسليم بالأمر الواقع. السياسة الاسرائيلية تمارس ضدنا مبدأ الترانسفير البطيء، مستخدمة جميع الوسائل القانونية وغير القانونية لتغيير نظرتنا الى مستقبلنا والتفكير بالهجرة من البلاد، بحثاً عن مكان آمن سياسياً واقتصادياً. هنا تكمن المشكلة المركزية، وهنا علينا أن نوظف جميع طاقاتنا لفضح هذه السياسة والعمل على محاربتها بدون هوادة، آخذين بعين الاعتبار أن هناك شرائح معينة من أبناء مجتمعنا قد سلمت بالأمر الواقع وبدأت تبحث عن الهجرة من البلاد، ناهيك عن هجرة الأدمغة العربية من البلاد.

من هنا، فان القيادة العربية التي نحترمها ونقدرها ملزمة، وليست مطالبة فقط، بالعمل الجاد والدؤوب على تحمل مسؤولياتها الوطنية والأخلاقية وفرض سياسة جديدة على ارض الواقع كحد أدنى لمواجهة المخططات المبيتة ضدنا. القيادة العربية، التي تتعرض الى حملة تشهير وقذف من الساسة الاسرائيليين وصحافة البلاط العبرية والمستعربة، بسبب مواقفها المتحيزة لمحيطها الفلسطيني والعربي، ملزمة بوضع استراتيجية جديدة لمواجهة ثقافة العنصرية، التي ستقود عاجلاً أم آجلاً الى الترانسفير البطيء، وهذه الاستراتيجية يجب أن تشمل بادئ ذي بدء توعية وترشيد الجماهير وتحذيرها من المخططات المبيتة، وتشجيعها على النضال من اجل البقاء في ارض الآباء والأجداد. نحن نعلم أن المهمة صعبة ولكنها غير مستحيلة، وعليه يجب وضع النقاط على الحروف والتصدي بقوة الثقافة والتحضر لمخطط ترحيلنا من بلادنا. اننا نملك العديد من الآليات لمواجهة هذا الخطر المحدق بنا، وعليه يجب توظيف جميع طاقاتنا ومؤسساتنا المدنية في البلاد لكي لا نتحول من مواطنين مع وقف التنفيذ الى لاجئين، ولكي لا نندم حين لا ينفع الندم.

ما العمل؟ نسأل مرة أخرى ونجيب هذه المرة: نواجه عنصريتهم الخبيثة بتبني سياسة التثقيف والترشيد والتوعية من اجل مواصلة التشبث بالأرض والمسكن، لان غير ذلك سيجلب لنا المآسي والويلات، كفانا شعارات رنانة ولنتوقف عن تحويل الشجب الى تكتيك والاستنكار الى استراتيجية.

ناقوس الخطر يقرع، حانت ساعة العمل، وكل من خلال موقعه ملزم بالانخراط في هذه المهمة وفي هذا التحدي المفصلي في تاريخنا المؤلم.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشترا